ـمات الثقافية والوطنية
على الجميع التوجه إلى التنمية ونبذ الفرقة وتعزيز الوحدة الوطنية
الوحدة الوطنية هي القوة التي نواجه بها كل المخاطر التي تهدد كياننا واسـ

لـــــدورة الثانيـة للمؤتمـر العام السابـع

ـــــة لتنفيذ البرامج السياسية والانتخابية

صعدة أو الضالع أو بعض مديريات لحج وأبين وإنها أعمال تُخضع مقترفيها ومؤججيها للمُساءلة القانونية، والردع الحاسم وفقاً للدستور والقانون.

إن ما يحدث في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية من دعوة إلى الماضي البغيض ومخلفاته أو الارتداد الى عهود الانفصال والتشطير والتمزق، واستدعاء أوضاع ما قبل قيام ثورة ١٤ أكتوبر إنما يمثل نكوصا عن قيم الثورة والجمهورية، والوحدة وهي عودة مرفوضة إلى ماضٍ تجاوزته الأحداث وسَمَتْ فوقه الإرادة الوطنية في الثاني والعشرين من مايو المجيد بتحقيق وحدة اليمن أرضاً وشعباً وتاريخاً.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يقف في طليعة القوى الوطنية للدفاع عن منجزات الوطن والوحدة، لَيدعو كافة القوى الوطنية بتياراتها السياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة للالتفاف حول المصالح الوطنية العليا، وإن القيادة السياسية ممثلة في فخامتكم أخي الرئيس لتجد أن الوقت قد حان لخلق اصطفاف وطني واسع يذود عن الوطن، وعن ثورته، وجمهوريته، ووحدته المباركة كما أنه يوجه الدعوة إلى القوى التي تقف في المناطق الرمادية للانضمام إلى صفوف الشعب بقواه الحية والديمقراطية للدفاع عن الوحدة، وترى أن أية مواقف من شأنها دعم تيارات الانفصال والتمرد ضد الوحدة، هي جريمة كبرى في حق الوطن والشعب لا يجوز السكوت عليها , بل يجب علينا فضحها وتعريتها وكشف رموزها وردعها واستئصالها.

وعلى الصعيد الإعلامي والإرشادي:

أولت الأمانة العامة عناية خاصة بالشأن الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي، وجعلته في الصدارة من اهتماماتها ونشاطها اليومي والمرحلي؛ المواكب للمتغيرات السياسية في الساحة الوطنية، حاملةً على عاتقها مسؤولية ترشيد الخطاب الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي الوطني؛ من خلال تعزيز قيم الوسطية والاعتدال وتكريس ثقافة التسامح والمحبة والوئام الاجتماعي، متصديةً للخطابات المأزومة والمتطرفة التي تغذي ثقافة الكراهية والعنف وتستهدف تمزيق الوحدة الوطنية عبر أطروحاتها المناطقية والفئوية والسلالية والأيديولوجية.

وخلال الفترة ما بين انعقاد دورتي المؤتمر العام السابع عملت الأمانة العامة من خلال قطاع الفكر والثقافة والإعلام على ترجمة برامج المؤتمر ورؤاه في تطوير العمل الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي وتجلَّت في إعداد الاتجاهات العامة للخطاب الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي للمؤتمر الشعبي العام المواكبة للأنشطة التنظيمية والمناسبات الوطنية والأحداث السياسية في الساحة الوطنية وإعداد المحاضرات التوعوية وإصدار التعميمات لمختلف التكوينات التنظيمية لتطوير النشاط الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي.

كما حرص المؤتمر على عقد الملتقيات الإعلامية الدورية للكوادر الصحفية والإعلامية، وتنفيذ برامج النزول الميداني للمحافظات وصحف المؤتمر وعقد اللقاءات التنظيمية مع مختلف التكوينات المؤتمرية وإجراء اللقاءات المتواصلة مع القيادات والكوادر الفكرية والثقافية والإعلامية والإرشادية؛ الهادفة إلى تطوير الأداء وتنسيق الجهود بما يكفل التناغم والتكامل المطلوب وإقامة الدورات التأهيلية بهدف تحديث الأداء الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي بما يتواكب مع الأحداث والمستجدات والتطورات المتلاحقة.

وبشأن تفعيل عملية المتابعة والتقييم وتطوير أداء وسائل إعلام المؤتمر تم إعادة إصدار صحيفة ٢٢ مايو من العاصمة الاقتصادية عدن بدلاً عن إصدارها من العاصمة صنعاء، وسيتم العمل على جعلها صحيفة شبه يومية.

النشاط الاقتصادي والتعليمي والخدمي:

لقد جسد المؤتمر الشعبي العام عبر تجربته السياسية خلاصة الآمال والتطلعات الوطنية في تحقق التقدم والرفاه لشعبنا وبلادنا حيث عمل على استمرار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، وقام باستكمال البنى اللازمة لتحقيق النهوض الاقتصادي والتنموي وعمل على تهيئة مناخات فرص الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والدوليين واهتم بتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي ولا سيما زراعة القمح ومنح المزارعين قروضاً بيضاء للتوسع في زراعته ومن ثمَّ يقوم بشراء منتجات المزارعين وبأسعار تشجيعية كما حدث هذا الموسم مع منتجي القمح وهو ما ترك أثراً طيباً في نفوس المزارعين.

لقد عمل المؤتمر الشعبي العام على تشجيع الصناعات التحويلية والاستخراجية والصناعات الصغيرة المدرة للدخل والمستوعبة للعمالة والملبية للاحتياج وتنمية الصادرات الصناعية والزراعية والطبيعية وتنويع أسواقها كما قام بدعم القطاع السمكي عبر توزيع قوارب صيد للصيادين وعمل خطة إستراتيجية للحد من الاصطياد الجائر للأسماك والحرص على نظافة بيئتنا البحرية وإيجاد أسواق خارجية لتسويق الأسماك.

كما تمكن المؤتمر الشعبي العام من تحقيق الكثير من النجاحات في ظل تحديات تنموية أثَّرت وما زالت تؤثر في جهود الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ويأتي في مقدمتها تزايد معدلات نمو السكان، وشحة الموارد المائية وخطر استنزافها، بالإضافة إلى تزايد نمو القوى العاملة الباحثة عن فرص العمل، وأخيراً ما يشهده العالم من أزمة مالية واقتصادية أثرت على معدل النمو الاقتصادي العالمي وألقت بظلالها على الاقتصاد اليمني.

وكان للاجتماعات المشتركة بين اللجنة العامة والهيئة التنفيذية دور إيجابي في تعزيز العلاقات بين تكوينات المؤتمر القيادية المختلفة وفي دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية على الساحة الوطنية وخرجت هذه اللقاءات التشاورية بعدد من الاتجاهات العامة على مختلف المستويات والتي تهدف إلى تحويل أهداف ومضامين الميثاق الوطني والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس وبرنامج العمل السياسي في الأنشطة الاقتصادية والإدارية والخدمية والتعليمية إلى واقع ملموس.

نشاط المــــرأة:

ارتبط التاريخ الحضاري لشعبنا بعلو مكانة المرأة، وحضورها الفاعل في الحياة السياسية العامة، ومشاركتها جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل في صُنْع القرار، وقد أدرك شعبنا هذه العلاقة التكاملية، واستقر في وعيه أنه لا بناء ولا تنمية ولا تحديث إلا بالارتقاء بدور المرأة، وتعظيم مكانتها ... وترجم ذلك إلى واقع ملموس في ظل الثورة المجيدة والوحدة المباركة عبر تعليم المرأة وتثقيفها وتأهيلها بما يمكنها من المشاركة في مجال العمل والإنتاج والاهتمام بتعزيز دورها في المشاركة السياسية ووجودها في مواقع صُنْع القرار ولذلك نهض المؤتمر الشعبي العام بدوره الريادي في إشراك المرأة وتمكينها سياسياً وإشراكها في شتى المجالات إيماناً من قيادته بدورها الفاعل في المجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي.

وخلال دورتي انعقاد المؤتمر العام السابع عمل المؤتمر على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة على صعيد التنظيم الداخلي للمؤتمر، وتعزيز دور المرأة في المجتمع وفي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات غير الحكومية، كما عمل المؤتمر على إشراك المرأة في العمل التنفيذي وتعيينها في مراكز قيادية كبيرة في مواقع صُنْع القرار فأصبحت وزيرة وسفيرة ومحامية وقاضية وأستاذة وعميدة.

ويأتي ذلك في إطار تفعيل دور المرأة، وإتاحة الفرصة لها للإسهام الفاعل من خلال تواجدها بنسبة لا تقل عن ١٥٪ في كل التكوينات التنظيمية القاعدية والقيادية وأيضاً في كافة مجالات رسم السياسات واتخاذ القرارات في المواقع الرسمية والهيئات والمؤسسات المختلفة.

وفي جانب التأهيل والتدريب النسوي أقيمت عدد من الدورات وورش العمل لقيادات العمل النسوي ضمن خطة معهد الميثاق للتأهيل والتدريب والدراسات والبحوث، وبالتعاون مع بعض المنظمات الوطنية والصديقة اشتملت على مجالات تلبي احتياجات المرأة تنظيمياً واجتماعياً.

نشاط الدوائر النوعية ومعهد الميثاق:

فقد مثلت الانتخابات الرئاسية والمحلية وانتخاب المحافظين في إطار الحكم المحلي واسع الصلاحيات مراحل مهمة وقفزات نوعية في تعميق ممارسة العملية الديمقراطية التي أرسى دعائمها فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

ولقد ارتبطت الدائرة الفنية وشئون الانتخابات بالمهام التنظيمية الانتخابية (الرئاسية ـ النيابية ـ المحلية) المناطة بالأمانة العامة وشكلت هذه الخصوصية حالة تلازم في تنفيذ اللجنة الفنية لأنشطتها خلال الفترة مابين دورتي انعقاد المؤتمر العام السابع؛ والمتجلية في متابعة المتغير في التجمعات السكانية بكل مكوناتها داخل الدوائر الانتخابية وتحديد متطلبات العمل الانتخابي وإعداد الخطط والبرامج والأدلة للانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م وانتخاب المحافظين ومرحلة مراجعة وتعديل جداول قيد الناخبين لعام ٢٠٠٨م وتنفيذ مجمل الأنشطة المرتبطة بالنشاط الانتخابي للمؤتمر.

ويشمل ذلك نشاط القيادة الانتخابية العليا واللجنة الإشرافية الرئيسية واللقاءات التشاورية والتأهيل والتدريب الفني والتجهيز الانتخابي وبناء قاعدة المعلومات الانتخابية والربط الشبكي وإعداد الأدلة والوثائق الانتخابية التنظيمية وإعداد التقارير الانتخابية واستقراء الرأي العام.

وقد حرصت القيادة المؤتمرية على تفعيل الدور القانوني في منظومة نشاط الأمانة العامة وتعزيز فاعلية أدائه في سياق مشاركتها في تطوير وتعديل النظام الداخلي وإعداد اللوائح التنظيمية الداخلية وبلورة الموقف القانوني للمؤتمر في الحوارات السياسية، وقد تميز الدور القانوني في مواجهة المخالفات والتجاوزات الانتخابية ونشاطه التوعوي.

كما قام المؤتمر بالمشاركة في الندوات وورش العمل؛ المتعلقة بالجوانب القانونية للانتخابات وإعداد الأدلة الإرشادية القانونية المتعلقة بتنفيذ مهام المؤتمر القانونية.

كما يولي المؤتمر منذ وقت مبكر أهمية القيمة المعلوماتية في إدارة منظومة العمل التنظيمي واتخاذ القرار من خلال تقنية قواعد البيانات والقدرة على توظيفها ومع ضرورة استحداث البنك المعلوماتي في الأمانة العامة.. وإزاء ما شهدته حركة المعلومات والبيانات والإحصاءات من توسع وتنوع في المجالات التنظيمية والسياسية والجماهيرية فقد أقرت اللجنة العامة والأمانة العامة في بداية العام ٢٠٠٨م تحويل مركز المعلومات إلى دائرة متخصصة في الإحصاء والمعلومات؛لتأسيس القاعدة المرجعية للمعلومات على مستوى الأمانة العامة وفروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات وأصبحت دائرة الإحصاء والمعلومات تساير أحدث النظم في توفير وتداول المعلومات وتحديثها.

وفي هذا السياق تم إعداد برنامج للتوثيق الآلي لأعضاء المؤتمر المؤطَّرين في الجماعات التنظيمية، وإعداد شبكة للربط الداخلي وبنك للمعلومات، واستحداث نظام إحصائي آلي وإعداد دليل إحصائي عام.

لقد عمل المؤتمر على إعادة تجهيز المعهد وإعداد اللائحة الداخلية له ومن ثم تم تشغيله , وعملت إدارة المعهد على إعداد الخطط والبرامج التنفيذية لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م والتي تستهدف تطوير وتعزيز قدرات و مهارات أعضاء المؤتمر في مختلف التكوينات التنظيمية؛ من خلال تنفيذ برامج تدريبية على المستوى المركزي والمحلي بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، كما تضمنت الخطة تنفيذ عدد من الأنشطة في مجال الدراسات والبحوث وإقامة عدد من الندوات وحلقات النقاش وورش العمل والبرامج والأنشطة ذات الصلة بمهام المعهد في إطار التوجهات العامة للمؤتمر.. كما تم ترتيب وتجهيز المكتبة الخاصة به وإعادة ترتيب وتصنيف محتوياتها ورفدها بعدد من الكتب والمراجع، والموسوعات العلمية والنشرات والدوريات، والانتهاء من إعادة فهرسة محتويات المكتبة كمرحلة أولى.

وتم تشكيل هيئة علمية رئيسية للمعهد ضمت في عضويتها عدداً من الشخصيات المتخصصة والأكاديمية المشهود لها بالكفاءة في مختلف التخصصات العلمية؛ للإسهام في تنفيذ خطط وبرامج المعهد، وتقديم الاستشارات اللازمة لتطوير أدائه.

وفي ضوء الخطة العامة قام المعهد بتنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات المدرجة في خطته، وفقاً للإمكانات المتاحة؛ منها تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لتطوير قدرات ومهارات التكوينات التنظيمية المستهدفة في محافظتي : صعدة والضالع كما تم عقد عدد من اللقاءات التشاورية والندوات المتخصصة المهمة كُرست لإبراز مسيرة المؤتمر الشعبي العام خلال ٢٦ عاماً.

تشجيع الصناعات التحويلية والاستخراجية والصناعات الصغيرة.. وتنمية الصادرات.. ودعم القطاع السمكي

توجهات مستقبلية

الانتـــــقال إلى الحكم المحلي واسع الصـــلاحـــيـــات

تطوير السلطة التشريعية والتحول إلى نظام الغرفتين

إصلاح النظام الانتخابي بما يكفل تعزيز المشاركة السياسية

تبنّي تعديلات قانونية تكفل توسيع مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً

استـــراتيـــجـــيـــة للإعـــمـــار والتـــخطيط المدني

ترسـيـخ ثقـافـة الحـوار البنّاء والمسـئـوليـة الوطنيـة

نشاط الهيئات التنظيمية القيادية:

استطاعت الهيئة النيابية المؤتمرية -خلال دورتي الانعقاد للمؤتمر العام السابع- تحقيق الكثير من المهام؛ تجسدت في إقرار القوانين والتشريعات التي تفضي إلى تعزيز البناء المؤسسي للدولة وتعمل على استكمال الإصلاحات الشاملة التي تضمنها برنامج فخامة الأخ/الرئيس وبرامج المؤتمر الانتخابية الأخرى ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية والمحلية والمصالح الحكومية والهيئات ومراقبتها بما يكفل تنفيذ سياسة المؤتمر وبرامجه وتلمس هموم المواطنين في الدوائر الانتخابية ومتابعة إقامة المشاريع الأساسية التي تحتاجها كل دائرة على حدة عبر ممثلها في الهيئة ووضع الترتيبات المتعلقة بتشكيل اللجان الدائمة في المجلس واختيار رؤسائها ومقرريها.

كما كان للهيئة التنظيمية الشوروية دورٌ متميزٌ في أداء مجلس الشورى، حيث تدور تحت قبته المناقشات وتتواصل وتتلاقى الأفكار لينتج عنها نسيج متكامل ومترابط من خبرات أعضائها؛ التي ترفد مسيرة المؤتمر الشعبي العام الوطنية؛ بمزيد من الرؤى الوطنية المستنيرة والإسهام المتواصل في بناء الوطن وتنميته.

ويتلخص نشاط وعطاء الهيئة الشوروية منذ انعقاد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام (الدورة الأولى) وحتى انعقاد الدورة الثانية ،في إسهامها خلال تلك الفترة في دراسة ومناقشة مختلف القضايا الوطنية، والسياسات الحكومية، والمشروعات التنموية، وعملت على تقديم جملة من الرؤى والتوصيات.

كما كرست الهيئة الشوروية نشاطاتها لتقديم الرؤى والمقترحات والتوصيات الهادفة إلى تطوير أجهزة الدولة المختلفة إدراكاً منها أن المؤتمر الشعبي العام يؤمن بأهمية تفعيل وتعزيز التجربة الديمقراطية وتطويرها إلى الأفضل حيث قامت بدراسة مشروع التعديلات الدستورية واقترحت بشأن ذلك الأخذ بمبدأ الثنائية البرلمانية الذي سيؤدي إلى تضافر الجهود وإيجاد نوع من التوازن والتوافق والتكامل في العمل التشريعي وزيادة قوام مجلس الشورى ليرتفع إلى ٢٠١عضو، يتم انتخاب نصفهم ويعيّن فخامة الأخ/ الرئيس النصف الآخر.

كما قامت الهيئة الشوروية بدراسة الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي واقترحت جملة من المقترحات منها:

- أهمية استكمال المنظومة التشريعية والقانونية لنظام السلطة المحلية في ضوء التطورات الجديدة في إدارة الشئون المحلية استجابةً لعدد من المتغيرات المعاصرة ومواكبة عصر الحريات العامة وتجسيد الديمقراطية والتعددية السياسية التي تتعايش فيها كافة التنظيمات السياسية.
- دعم مؤسسات تمويل قطاعي الزراعة والأسماك وإعادة هيكلتهما وتشجيع التوسع في إنتاج الحبوب الرئيسية والبقوليات وتحديد المساحات الخاصة بزراعة هذا النوع من المنتجات واتخاذ الإجراءات اللازمة والحازمة بشأن وقف الاصطياد الجائر للثروة السمكية والاهتمام بالصيادين.
- تنفيذ ما جاء في برنامج الأخ/ الرئيس بشأن الثروة المائية والمتضمن تحسين إدارة الموارد المائية والحفاظ على المياه الجوفية والمنشآت المائية بشكل عام وعلى وجه الخصوص الأحواض المائية التي دخلت مرحلة الخطر وعدم التوسع في الزراعة المعتمدة على المياه الجوفية والحد من زراعة القات.
- متابعة وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المحطة الغازية بمأرب وبذل الجهود لمعالجة الاختلالات التي يواجهها قطاع الكهرباء واستخدام الغاز كوقود للاستهلاك الداخلي في توليد الطاقة.
- إلزامية التعليم وسد منابع وروافد الأمية وإعادة هيكلة مؤسسات التعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني والتقني لتستجيب مخرجات تلك المؤسسات لاحتياجات سوق العمل والارتقاء بالكادر التعليمي والتدريبي عبر التأهيل المستمر للإدارة التعليمية وهيئات التدريس والموجهين.

كما شهدت السنوات المنصرمة بين فترتي انعقاد المؤتمر العام السابع تحقيق جملة من النجاحات المشهودة والإنجازات الملموسة في مختلف المجالات التنموية وأنشطة الهيئة الوزارية في سياق تنفيذ البرامج السياسية والانتخابية للمؤتمر الشعبي العام (النيابية - الرئاسية - المحلية) والبرنامج العام للحكومة وذلك بفعل تبنّي وإنجاز عدد كبير ومتنوع من السياسات والإجراءات والبرامج الهادفة إلى تحسين الأداء وتحفيز النمو الاقتصادي وتحديث البنية العامة للدولة ومواصلة مسيرة الإصلاحات الوطنية بجوانبها وأبعادها المختلفة وتجسيد سياسات وأهداف الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر وتنمية علاقات التعاون مع شركاء التنمية ومواصلة مسيرة الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

وما كان لهذه الإنجازات والنجاحات أن تتحقق بهذا القدر الكبير الذي يدعو للإعجاب والتقدير والإشادة لولا تضافر الجهود وتكامل القدرات والإمكانات وامتلاك الجدية والمصداقية وروح المسئولية الوطنية لدى أجهزة الدولة في مختلف المستويات وعلى الصعيدين المركزي والمحلي.

كما استطاعت الهيئة الوزارية- بفضل كفاءة أداء أعضائها -التعامل مع التحديات والصعوبات والمعوقات المحلية؛ التي يعاني منها الواقع اليمني في الجوانب السكانية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتحديات الطارئة والمستجدات؛ وفي مقدمتها أحداث الفتنة والتمرد في صعدة وتناقص الإنتاج المحلي من النفط وانخفاض أسعاره ومعالجة أوضاع المتقاعدين العسكريين والمغتربين وكوارث السيول في حضرموت والمهرة والأزمة المالية العالمية وتداعياتها المختلفة.

كما قامت الهيئة الوزارية بالتخفيف من آثار تلك التحديات وعملت على مواصلة تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الشاملة في مختلف المجالات وهي مشاريع وانجازات حقيقية يؤكدها واقع الحال وتنتصب شواهدها شامخة في جميع المحافظات والمديريات وتبدو آثارها واضحة على كل بقعة في أرض الوطن وليست ضرباً من الخيال أو من قبيل الادعاءات المزيفة أو أحاديث المقايل السياسية المترفة وسوف تستمعون في التقرير الاقتصادي إلى شرح وافٍ لأهم النجاحات وأبرز المنجزات مؤكدةً بالأرقام.

التوجهات والرؤى المستقبلية للمؤتمر الشعبي العام

إذا كنا قد استعرضنا معكم تقرير اللجنة الدائمة الذي تضمَّن أهم ما تم إنجازه ما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام السابع، فإنه من المهم جداً أن نستعرض معكم بعض التوجهات والرؤى المستقبلية للمؤتمر الشعبي العام على النحو الآتي :-

- تبنّي التعديلات الدستورية اللازمة في سياق تطوير النظام السياسي وإجراء تعديلات قانونية يتم بموجبها استكمال الانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وبما يحقق اللامركزية المالية والإدارية بصورة كاملة.
- تطوير السلطة التشريعية من خلال التحول إلى نظام المجلسين بحيث يصبح مجلس الشورى غرفة تشريعية ثانية .
- تطوير النظام الانتخابي كأداة من أدوات الممارسة الديمقراطية وبما يساعد على إتاحة الفرصة لجميع القوى الوطنية لتعزيز مشاركتها السياسية .
- السعي إلى توسيع مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً من خلال تبنّي التعديلات القانونية التي تكفل وصولها إلى البرلمان وإلى مختلف المناصب القيادية، بحيث تصبح المرأة شريكة فاعلة في شتى مجالات الحياة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل.. (النساء شقائق الرجال) حديث شريف.

- يؤكد المؤتمر الشعبي العام على أهمية مضاعفة الرعاية والاهتمام بالمؤسسة العسكرية والأمنية وتعزيز دورهما ورفع قدراتهما الفنية والتأهيلية وإيلائهما كل الرعاية والاهتمام، وبما يتناسب مع حجم المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهما في مواجهة كل المخاطر والتصدي لكل المحاولات التي تستهدف الوطن وسيادته وأمنه واستقراره.
- تشجيع الصناعات التحويلية والاستخراجية والصناعات الصغيرة المدرة للدخل والمستوعبة للعمالة والملبية للاحتياج وتنمية الصادرات الصناعية والزراعية والطبيعية وتنويع أسواقها واستكمال البنى اللازمة لتحقيق النهوض الاقتصادي والتنموي وذلك وفقاً لاستراتيجية تحدد الأولويات والخطوات التي يتوجب القيام بها في الزمان والمكان وفي ضوء الأهداف المنشودة .
- إجراء بعض الإصلاحات على السياسات النقدية والقطاع المصرفي، وذلك بما يحقق الاستقرار النقدي وجذب المدخرات والإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية .
- تهيئة مناخات فرص الاستثمار أمام المستثمرين على الصعيد المحلي والعربي والدولي وتقديم كل التسهيلات والرعاية اللازمة لهم .
- تشجيع ودعم الإنتاج الزراعي بمختلف أنواعه وتشجيع ودعم إنتاج الحبوب لاسيما القمح ووضع آلية تضمن الدولة بموجبها شراء الكميات المنتجة محلياً وفقاً للأسعار والمواصفات الدولية وتقديم كل الدعم والتسهيلات للمزارعين .
- الاستفادة من الثروة السمكية التي تمتلكها بلادنا بشكل أفضل واتخاذ كل المعالجات والإجراءات اللازمة لإيقاف عمليات الاصطياد الجائر لهذه الثروة والعبث بها دون تحقيق الاستغلال الأمثل لها وتقديم الدعم والرعاية للصيادين.
- وضع استراتيجية للإعمار والتخطيط المدني تخدم التوسع العمراني والنمو السكاني وتؤدي إلى تنفيذ برنامج فخامة الأخ الرئيس في بناء المدن السكنية للشباب ومحدودي الدخل.
- رفع قدرات ومهارات الكادر التعليمي والتربوي من خلال إقامة الدورات التأهيلية والتدريبية وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ومواكبة التطورات العلمية.
- مضاعفة الاهتمام بالشباب والنشء وتوحيد الجهود الرامية إلى تنمية معارفهم العلمية والفكرية والثقافية وتطوير مهاراتهم وإمكاناتهم الإبداعية والعمل على التوسع والتنوع في بناء المنشآت الشبابية الثقافية والرياضية لتعزيز طاقات وقدرات الشباب وتحصينهم من الانجرار وراء الأفكار المغلوطة.
- مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع الخدمات الصحية من خلال إنشاء المرافق الصحية العامة والنوعية والمتخصصة وتوفير الخدمات الصحية للمناطق الريفية والمحرومة والعمل على نشر الوعي السكاني والصحي في أوساط المجتمع بأهمية تنظيم النسل والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- الحفاظ على الموارد المائية والمياه الجوفية يُعد واحدة من المهام الرئيسية لكل أبناء الوطن، ولذلك سوف نعزز من جهودنا الرامية إلى تحسين الموارد المائية و[illegible] الحفر العشوائي للآبار [illegible] للزراعة [illegible] والاستمرار في بناء السدود والحواجز المائية واستكمال معالجة شحة المياه التي تعاني منها بعض المدن الرئيسية وإصدار الضوابط والقوانين التي تنظم ترشيد الاستهلاك للمياه الجوفية.
- ترسيخ ثقافة الحوار البناء والمسئولية الوطنية ونكران الذات والابتعاد عن المصالح الذاتية الشخصية والحزبية والفئوية الضيقة، والحرص على تطوير العلاقة مع مختلف القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني وبما يحقق الشراكة الفاعلة في البناء والتطور والتنمية.
- تعزيز علاقة المؤتمر الشعبي العام مع مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة في البلدان الشقيقة والصديقة.
- نشر الوعي بمخاطر الإرهاب بين صفوف المجتمع وحشد الجميع إلى مواجهته والتصدي له بكل أشكاله وإجراء المزيد من الحوارات والتوعيات للشباب المغرر بهم وتبصيرهم بأمور دينهم ودنياهم وإرشادهم إلى طريق الحق من قبل العلماء والمرشدين وقادة الرأي والمثقفين الواعين بمسئولياتهم ورسالتهم.

والله ولي التوفيق ,,,,,,

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..■